تقديم

المستشار طارق البشري

تمثل الدكتورة نادية مصطفى وزملاء كبار لها علامه بارزة في الفكر السياسي العربي المعاصر، وذلك للمساهمة الجليلة التي تحققت وتتحقق على أيديهم في تأسيس فرع من فروع المعرفة العلمية السياسية، سواء في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة أو خارج إطار العمل الجامعي فيما أسس من مراكز للبحث والدراسة وفيما صدر من مطبوعات وحوليات تؤسس لهذه المعرفة العلمية السياسية الهامة. والمهم أنها مدرسة وليست عملاً فرديًا. فهذا من أهم حسناتها لأنها تشكل عملاً مؤسسيًا مما يكفل له استقرارًا ابقى إن شاء الله.

أنها هذه المدرسة الفكرية التي جمعت بين المعارف العلمية السياسية السائدة في العالم الآن وما حوته من خبرات الشعوب ونظمهم وثقافاتهم، جمعت بين ذلك وبين اجتهادات التجديد والابداع والمسارات والحركات والنظم المستمدة من الخبرات التاريخية لدينا ومن الثقافة الإسلامية والعربية السائدة بين شعوبنا عبر مسارها التاريخي الممتد.

هذه المدرسة الفكرية التي تؤسس لهذا النوع المعرفي في العلوم السياسية في بلادنا، إنماتبلور فكرًا سياسيًا منبثقًا من هذه البيئة الثقافية ومستفيدًا من خبرة الشعوب الأخرى ومن واقع تاريخهم وتجاربهم المعاصرة، وهي في ذات الوقت تقوم باغناء الفكر السياسي ومدارسه في العالم بخبرة وتجارب ومنهجية علمية معتمدة على تاريخ الشعوب العربية الإسلامية من خلال ثقافتهم السائدة والدروس

المستفادة من وقائعهم الماضية والحاضرة.

ونحن عندما ننظر في حركة التجديد والابداع من خلال الفكر الإسلامي في زماننا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين، نجد حركات التجديد العامة التي ظهرت وتطورت في حياتنا الثقافية من بداية القرن التاسع عشر تقريبًا، وإن جوانب التجديد شملت مجال الدعوة والصياغات الفكرية المستوعِبَةَ لما جدّ في حياة الناس من أوضاع ناشئة.

ونجد حوارات فكرية بين ما يسمى بالفكر الوافد من الخارج وتفاعله مع الفكر الموروث السائد عندنا والمستمد من أصول حضارتنا وعقائدنا. كما نلحظ صراعات فكرية نشبت بين الجانبين في فترات عديدة وحول قضايا جوهرية. ومن خلال الصراع والحوار امتص فكرنا الموروث ما يناسبه متلائمًا مع الأوضاع المعيشية المستجدة ورفض الباقي من الفكر الوافد ولفظه محتفظًا بأصوله العقائدية. فأخذ العديد من الحلول العملية ونزعها من أصولها الفكرية الوافدة وضمها وهضمها في سياق أصوله ومعتقداته. وهذا شأن الكائنات الحية، عندما تتغذى بمواد غذائية إنما تقوم بهضمها، أي بتحليلها إلى عناصرها فتمتص ما ينفعها وتطرد ما يتعارض منها، وذلك دون أن يتحول الكائن الحي إلى عين المادة المتناوله. وعندما يأكل الإنسان دجاجة لا يتحول بذلك إلى دجاجة أو كائن طائر آخر.

ونجد أيضًا مدرسة في الفقه الإسلامي تفتقت عن المعالجات الصحّية لأوضاع التعامل المستجدة بين الناس، واجتهادات فقهية ومنهجية من علماء في الفقه الإسلامي استجابت بحركة تجديدية لمعالجة المستحدثات، بما يجمع بين النفع للناس والحفاظ على أصول عقائدهم وثقافاتهم السائدة بينهم والمعبرة عن معنى الحياة لديهم والآخذه من حضارة لهم ذات خبرة عريضة وممتدة في تاريخهم، هم من نتاجها وثمارها ولولاها لما وجدوا على الأرض أصلاً بوصفهم

الثقافي والحضاري، ويبقى لديهم النافع مرتبطًا بالحَسَن الشرعي والضار مرتبطًا بالقبيح الشرعي.

ولست استطرد في ذكر تفاصيل عن أي من هذه الجوانب في النشاط الفكري الدعوي والفقهي والتشريعي. ولكنني أقول أن حركات التجديد هذه على مدى القرنين الماضين إنما يكملها الآن ويسد ما بها من فراغات هامة، إنما يفعل ذلك هذه المدرسة المباركة في الفكر السياسي التي تقوم على بناء أركانها وقواعدها الفكرية هذه المجموعة من علماء السياسة المتخصصين. والدكتورة نادية مصطفى من الروؤس في هذا المجال بما قدمت مع أصحابها من دراسات في علوم السياسة وفنونها من نظم وتشكيل مؤسسات ومما تعبر عنه هذه المدرسة في دراساتها الحولية بعالم الفكر وعالم المؤسسات وعالم الأحداث. وتحليل ذلك كله وتنظيره.

(2)

ومن جهة أخرى، فإن الموقف الثقافي الآخذ عن الإسلام وفكره وعقيدته، قد واجه الدعوة العلمانية لفصل الدين عن شئون الحياة الدنيوية، واجه ذلك بمبدأ «شمولية الإسلام». وجرت اجتهادات في هذا الشأن في العديد من مجالات الفكر والنشاط الاجتماعي وبخاصة في مجال الفقه والتشريع. ولكن التنظيمات السياسية التي ظهرت تحمل عبء الدعوة إلى شمولية الإسلام كعقيدة وثقافة، كان ينقصها الكثير المتعلق بالثقافة السياسية وعلوم السياسة وتجاربها ونظمها وتطبيقاتها ودروسها الإنسانية العامة وخبرات الدول والشعوب، كان ينقصها المعارف الخاصة بهذا الفرع من فروع المعرفة من حيث واقع النظم وخبرات الشعوب.

هذه التنظيمات بقدر قدرتها الهائلة على تجميع الجماهير والوصول إليهم وتنظيم الكوادر بداخلها، رغم ذلك لم تستطع أن تضع مشروعها السياسي

المدروس دراسة نظرية معرفية سياسية ودراسة تعتمد على المعرفة الواقعية الحياتية لتحقيق الأهداف الإصلاحية الاجتماعية ولبناء الفرد في أنشطته الحياتية اليومية وآفاقه بعيدة المدى ورسم السياسات الوطنية المعتمدة على الفهم الواقعي في عالم تتجاذبه التيارات وفي واقع يتطلب الكثير من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هذا النقص كان يعود فيما يعود إلى غياب المعارف العلمية والتجريبية في مجال علوم السياسية سواء بالنسبة لتاريخ المجتمعات الإسلامية والعربية أو بالنسبة للواقع العالمي الحاضر. وهذا الجانب المعرفي هو بالضبط ما تعمل هذه المدرسة الفكرية التي أتحدث عنها في بلورته وتوفيره لا ليمد حزبًا معينًا ببرامج محددة ولا ليتصل بنشاط سياسي حزبي محدد، ولكن ليشيع في المجتمع مجمل الثقافات السياسية والمنهجية اللازمة لوصول المجتمع بثقافته السائدة وقيمه إلى إمكان إثبات ما يصلح له مستمدًا من بيئته وأرضه وناسه. وذلك كشأن رجال الفقه بدراساتهم وجهودهم لتوفير ما يتناسب ويّمكِن من بلورة نظام تشريعي قانوني مستمد من هذه الثقافة السائدة ومتجاوب مع أوضاع العصر ومعاملاته، وذلك دون أن يكونوا هم المشرعون فعلاً أوهم التنظيمات التي تطالب بذلك وتعمل له في الواقع التنظيمي القائم.

يضاف إلى ذلك أن بلادنا العربية والإسلامية عندما احتلها المستعمرون الغربيون حكموها بالاحتلال العسكري وبالقيادة السياسية المباشرة لهم بواسطة حكام مباشرين لهم أو وكلاء لهم علينا، ولكنهم في ذات الوقت وليضمنوا استمرار سيطرتهم وليضمنوا ضعف المقاومة لهم كانوا حريصين على إشاعة ثقافتهم في بلادنا بين الناشئة من شبابنا وبين النخب المثقفة التي يرد منها وكلاء للمستعمرين على شعوبهم. وإن عنصرًا هامًا من عناصر السيطرة على الآخرين لا يرد فقط من

الاحتلال العسكري والحكم المباشر، وإنما يرد من الهيمنة الثقافية على الشعوب المستعمرة لإشاعة النقص فيهم والرضاء بالتبعية واعتبارها أمرًا مشروعًا، لذلك كان نشر الثقافة الغازية مواكبًا للسيطرة المادية، فولّد ذلك قواعد ثقافية في المجتمعات التابعة ترسيخًا للاستتباع.

والحاصل بعد ذلك، أن تضاعفت أهمية السيطرة الثقافية على المجتمعات التابعة في المرحلة الحالية من مراحل الاستتباع. ذلك أن السيطرة الأجنبية لم تعد تعتمد على السلاح والاحتلال العسكري ولم تعد في كثير من الاحايين تعتمد على الحكم المباشر للدولة المتبوعة على الدولة التابعة، لأن انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الصراعات الدولية التي كانت تتنازع السيادة على الدول التابعة وانتهاء الحروب بين الدول المتبوعة المتعادلة القوى، مع إضافة سرعة تداول المعلومات في العصر الحاضر والقدرة على المتابعة التفصيلية السريعة للأوضاع والأحداث، كل ذلك أمكن به نمو قدرة تحكم الدول المتبوعة في الدول التابعة، تحكمًا مباشرًا، مع القدرة على التحريك للأحداث والقيادة السياسية الاجتماعية في تفاصيلها للمجتمعات المتبوعة، القدرة على ذلك دون حاجة لاحتلال عسكري. وهذا الوضع زاد من الاحتياج إلى الحُكم من خلال السيطرة الثقافية والرغبة في تذويب ايه فروق ثقافية وإشاعة الدمج الثقافي للشعوب التابعة في ثقافة الدول المتبوعة. وبطبيعة الحال يكون مجال الثقافة السياسية وعلوم السياسة في صياغتها التي تسود لدى الدول المتبوعة هو أول ما يحظى بالاهتمام لإشاعته. وهذا الوضع يلقى على مدرسة المنظور الحضاري أعباء هامة بما يعزز الاستقلال في مجال الثقافة السياسية والرؤية للعالم وسياساته من خلال فكر معاصر يعتمد على المرجعية الثقافية الموروثة.

(3)

نحن لسنا أمام عقيدة دينية مجردة تقتصر فقط على الإيمان بالله سبحانه وبنبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ولكننا أيضًا أمام دولة نشأت ونظم سياسية تشكلت وجماعة أو جماعات سياسية تكونت، وعاشت بهذا التكوين الثقافي قرونًا بلغت أربعة عشر قرنًا حتى الآن، تضمها شرعية دنيوية ذات مصدر عقيدي واحد، وتفاعلت مع بيئات جغرافية ومواريث حضارية شتى جمعت شعوبًا من أقصى الشرق الآسيوي إلى أقصى الغرب الأفريقي ومن شمال البحر الأسود إلى جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي، وعاصرت دولاً وخبرات حياتية شتى تنحدر من أصول عقيدية متصلة.

وهي جماعات وتكوينات اجتماعية وتاريخية انحدرت من أصول عقيدية واحدة وتفرعت مذاهب ومدارس في فقه المعاملات بين البشر وثقافات ذات تنوع وتشابه واتصال في ذات الوقت وآراء فلسفية وفنون وشعر وأدب ومذاهب فكرية على مدى القرون العديدة من أقصى الشرق إلى الأندلس غربًا، ولا يزال كل ذلك حيًا ينبض بين الناس على تنوعهم وكثرتهم في تشكيلات اجتماعية، بل أنها ذات جامعات للدراسة تحفظ الفكر وتولده عبر القرون والسنين مثل الجامع الأزهر وجامع الزيتونه وجامع القرويين القائم أغلبهم ولا يزال من الف سنة أو يزيد.

أليس كل ذلك يجعلنا نسلم بإن لدينا تشكيلاً حضاريًا وثقافيًا سائدًا صدرت منه أصول وقواعد ونظريات أحكام ومناهج بحث وفكر ووجهات نظر، يجمعها الأصل العقيدي الواحد السائد منذ أربعة عشر قرنًا، وهي في ذات الوقت من عناصر الواقع المعيش الآن. وهي من العناصر الدنيوية التي تضم هؤلاء الناس جميعًا وتعتبر من شئون دنياهم الحياتية.

وأن من يقول بفصل الدين عن الدنيا، هل يستطيع أن يتجاهل أن كل ما

سبق ذكره في السطور السابقة هو من شئون الدنيا أيضًا، وهبنا جدلاً نوافقه على الفصل، ألا يتعين أن يقر معنا بإن هذا الوضع الثقافي ذا الطول والعرض والتاريخ والجغرافيا هو من شئون دنيانا. أليس ذلك من المنطقي والواقعي حتى نفهم أناسنا وبيئتنا الاجتماعية الحاضرة المعيشة. واليست هذه هي الثقافة السائدة في شئون البشر الآن وتصدر عنها تصرفاتهم ومعاملاتهم وأحكامهم القيمية عن الأشياء والتصرفات والأحداث.

أليس من ينكر ذلك كله هو من لا يعترف بحقائق الواقع المعيش لا في ماضيه التاريخي ولا في حاضرة الثقافي السائد. إن هؤلاء المنكرون بما يحملونه من فكر آخر غير سائد في دنيانا لا تاريخًا ولا حاضرًا إنما يكونون هم من يفصل العقائد والأفكار عن الواقع الدنيوي المعيش. إذا كانوا يقولون إن الفكر الآخذ من العقيدة والحضارة الإسلامية وثقافتها يتصف «بالنقل» مقابل ما يتصفون به هم من «عقل»، فالحال على خلاف ذلك في الواقع.

لأنهم هم من مارس «النقل» من الخارج دون اختيار ولا ملاءمة ولا إدراك لمناسبات ما يؤخذ وما يترك. ولا شك أن من الآخذين من الحضارة الإسلامية من يتصفون بذات الصفة لعدم نظرهم في المواءمة من حيث فروق الماضي عن الحاضر، ولكن كافة من يمارسون التجديد والاجتهاد والبحث والدرس ليسوا من هؤلاء، ويختارون من الآخر بقدر ما ينفعهم بثقافتهم السائدة.

نحن هنا لا نحارب ثقافة الآخرين، ولكننا نمارس أنفسنا بأنفسنا وفقًا للثقافة العامة السائدة لدينا بكل تضاريسها المركبة وعمقها وتنوعها التاريخي، وأن هذه المدرسة في علوم السياسة التي تعتبر الباحثة الفاضلة من كبار منشئيها ومتعهديها بالبحوث والدوريات والندوات هي من بناء الفكر السياسي المستمد من أصول الحضارة والثقافة السائدة في شعوبنا ومجتمعاتنا، مما يبلور واقع تشكلهم الثقافي

في مجال علم السياسة، وهي لا تبحث في العقائد ولا في كنة الإيمان ولكنها تبحث في واقع الحياة الدنيوية لشعوب تحمل هذه العقائد وهذا النوع من الإيمان، وتبحث في الأداء الوظيفي الدنيوي لهذه الشعوب على هذا المنوال. وذلك مصداق ما تعلمنا الآية الكريمة الواردة بالقرآن ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾، وقد دلنا إبن تيمية على ما في معنى هذه الآية من منهج لا يتعلق بالماهية ولكنه يتعلق بالأداء الوظيفي لما هو دنيوي وواقعي في حياتنا الدنيا.

(4)

إن من يتابع الحركة السياسية الاجتماعية في مصر خلال القرنين الأخيرين، يلحظ أنها كانت بدأت مسارًا واحدًا حتى ما يجاوز منتصف القرن التاسع عشر، بالمعنى المؤسسي والمعنى الفكري، ثم ظهر الإزدواج بالتدريج، فمن الناحية المؤسسية بدأت المرجعية القانونية والتشريعية تزدوج، بين الموروث الآخذ من الشريعة الإسلامية وحدها عبر العصور، وبين ما وفد من الغرب من نظم ومرجعيات تشريعية، ثم نشأت المحاكم الأهلية الآخذه من التشريعات الفرنسية في نظمها والقوانين التي تطبقها.

وصارت صنوا للمحاكم الشرعية ثم فاقتها بحسبانها صارت هي ذات الولاية الأصلية في القضاء بالتدريج منذ الخُمس الأخير من القرن، ثم جاءت سياسة المستشار البريطاني «دانلوب» في التعليم لتحسم مسألة فصل الدين عن الدنيا في مناهج التعليم بالمدارس الحكومية، فصار ثمة تعليم ديني موروث وتعليم آخر ذو مناهج منفصله، وجاءت الجامعة المصرية مع بدايات القرن العشرين تنشأ بموجب كلية آداب أسسها المستشرقون في الأساس. كما أنه في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة الإدارة والألسن لتدريس علوم القانون أخذًا من المنهج اللاتيني ثم صارت في العقد التاسع من ذات القرن مدرسة الحقوق

الخديوية. جنبًا إلى جنب مع منهاج الجامع الأزهر التي تحولت من بعد إلى ثلاثة تخصصات عامة، تخصص أصول الدين، وتخصص اللغة العربية وتخصص التشريع الإسلامي. بمعنى أن الأزهر كان يجمع تخصصين ثم ثلاثة يتعلقان بالمعاملات الحياتية للناس من لغة وتشريع غير التخصص العقيدي الخاص بأصول الدين، وهما تخصصان حياتيان هما ضمن دراسة كليات الآداب وكليات الحقوق بالجامعة المصرية الناشئة، وهذه أمثلة للازدواج المؤسسي الحادث في الحياة عبر السنين.

وبالنسبة للحالة الفكرية، فنحن عندما نتابع حركة الفكر السياسي والاجتماعي في بلدنا، نلحظ أنها كانت تتمثل في شجرة واحدة تتفرع عنها شتى فروع المعارف بغير تفرقه بين آخذ من الفكر الإسلامي أو آخذ من الفكر الغربي بدرجة ما من درجات الأخذ والاختيار تقل أو تزيد. وتجد على هذه الشجرة أمثال رفاعة رافع وعبد الله النديم والشيخ حسن العدوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. ثم نلحظ مع بدايات القرن العشرين استبعاد تدريجي سريع لذوي المورد الإسلامي من هذه الشجرة الفكرية، حتى أنها اقتصرت على غير الإسلامي الفكري تمامًا بعد الحرب العالمية الأولى، فكأن آخر من عليها تقريبًا من هؤلاء هو السيد محمد رشيد رضا بوصفه تلميذًا ومتابعًا لمحمد عبده.

فلنتابع الكتب والدراسات التي عرضت لحركة الفكر السياسي والاجتماعي لمصر مثلاً بعد التاريخ السابق ذكره، لا نجد فيها مثلاً أمثال الشيخ يوسف الدجوي وطنطاوي جوهري، وكانت مؤلفاتهم وكتاباتهم ذات حيز كبير فيما يطالعه ابناء العشرينيات والثلاثينيات وما بعدهما. ولا نجد مثلاً ذكرًا للشيخ محمد شاكر الذي عاينتُ في مطالعاتي لصحف هذه الفترات مدى الأهمية البالغة لمتابعاته في الصحافة لمشاكل وقضايا عصره السياسية والثقافية وغيرها ومتابعاته لأعمال

دستور 1923 على سبيل المثال. ولا نجد ذكرًا للشيخ ماضي أبو العزايم الذي أنشأ لجان للخلافة على خلاف رغبة الملك فؤاد وقتها الطامع في الخلافة بعد إلغائها من الآستانه سنة 1924، وهو نشاط كان أهم كثيرًا مما صنعه علي عبد الرازق في كتابه الشهير الذي انكر قيام الخلافة أصلاً وأهم منه وأصوب منه. ولا نجد مثلاً مواقف الشيخ حسونة النواوي دفاعًا عن القضاء الشرعي واستقلاله ضد محاولات اللورد كرومر التدخل فيه. ذلك أن تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي منذ هذه الاوقات صار قاصرًا على فريق واحد مستبعدًا تمامًا أو بطريقة شبه تامه ما يمت إلى الموقف الفكري الآخذ من الثقافة الإسلامية.

وليست المشكلة في هذه الصورة أنها تكون غير صادقة أو غير صائبة أو غير منصفه، ولكن المشكلة أنها تصور المجتمع والبيئة السياسية الاجتماعية على غير حقيقتها بما يستحيل معه توقع مسار الأحداث فيها ولا طريقة التأثير في هذه الأحداث من بعد. وهي تجعل المراقبين للأوضاع السياسية والاجتماعية بعيدين عن إمكان التوقع الصحيح والحساب المعقول للممكنات وتجعل المسار التاريخي عرضة للمفاجآت في كل حين. لأن آثار ورؤى وحركات وتصرفات وتجمعات تصير بعيدة عن عناصر ما يحسب ويقدر من العوامل المتداخلة في المسارات السياسية والاجتماعية. وهذا ما حدث مثلاً في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها.

وقد ذكرت كل هذه الأمثلة لأوضح أهمية ما تقوم به هذه المدرسة التي تنتمي إليها الدكتورة نادية مصطفى وتقف هي وصحبها الاجلاء في الصفوف الأولى من منشئ تيارها السياسي الفكري، ولندرك الأمل الذي نعول عليه إن شاء الله من ناتج هذا النشاط الراتب لهم جميعًا في رأب الصدع في حياتنا الثقافية وبناء أسس التيار الأساسي للأمة.

ونسأل الله سبحانه التوفيق لهذا المسار الكريم